

•

فاطمة الزهراء قشي*

إسهاما مني في هذا العدد من مجلة إنسانيات المخصص لمدينة قسنطينة آثرت مناقشة مسألة تندرج في التاريخ الاجتماعي وتاريخ المؤسسات من خلال دراسة عدول المدينة في القرن التاسع عشر. لا يعد هذا المقال سوى جزء من دراسة في طور الإنجاز ومن ثم فهي غير مكتملة النتائج.

يوجد العدول في وضعية متوسطة (أوانتقالية؟) بين مناصب القضاء الخاضعة للسلطان بحكم التعيين والعزل وبين وظائف الخدمات الحرة التي تحيط بمثل هذه المؤسسات والتي تخضع لقانون السوق من إقبال وإعراض. و هو في الواقع يقوم بمهمة رسمية ولكنه ليس موظفا رسميا، بمعنى أوضح أن ما يقوم به معترف به ومقنن ولكن في الوظيفة لا يخضع إلى تعيين وراتب.

نطمح من هذه الدراسة إلى بناء مسارات العدول في زمن استقرار سياسي لتفهم الآليات الاجتماعية التي تفسر مدى استمرارية في الوظيفة ومدى ارتباطها بمؤسسة القضاء وتحولاتها من حيث الوظائف والصلاحيات ومكانة الأفراد، من قضاة وعدول، ودورهم في المقاومة والتأقلم أمام المعطيات الجديدة التي يفرضها النظام الاستعماري.

يشكل العدول والقضاة حلقة مهمة في جهاز العدالة كمؤسسة تشرف عليها الدولة لتنظيم المجتمع ومراقبته. ونحاول في هذه المساهمة المتواضعة طرح

*أستاذة، باحثة، جامعة منتوري، قسنطينة.

الإشكالية والتعريف بالعدول في الشبكة الاجتماعية بين أعيان المدينة، وذلك في القرن التاسع عشر قبل انتصاب الاستعمار الفرنسي ومع مراحل الأولى. لقد اخترنا قسنطينة ميدانا وموضوعا وإن نحتاج إلى دراسات مماثلة حول أماكن وفترات أخرى هذه لبنة أولية إن تفتقد إلى تراكم المعارف ولذلك نعتبرها مسألة منهجية لما نتوفر عليه من معطيات لا تسمح بتفسيرات واضحة. وعليه عمدنا إلى تركيب قائمة العدول في النصف الأول من القرن التاسع عشر ثم استخلاص بعض مواصفاتهم الاجتماعية من زاوية دائرة المصاهرات وتوارث الوظائف ونرجى لفرصة أخرى دراسة ومواقف العدول من الهيمنة الفرنسية على جهاز القضاء وتفاعلهم مع الترتيبات الجديدة فيما يخص التكوين والتوظيف والترقية وغيرها من الآليات القانونية التي تنظم وتراقب الوظيفة.

1. عدول قسنطينة في النصف الأول من القرن 19م

لا يخلو عقد من العقود الموثقة من أسماء عدول الشهادة وعليه فمن السهل نسبيا التعرف عليهم شريطة أن يكون التوقيع واضحا، وهو شرط غير مضمون وغير متوفر دائما ولكن هنا تتوقف السهولة وعليه، يجب القيام بجرد في سجلات المحكمة الشرعية أو بسبر من خلال لفافات عقود الأوقاف والبيع والشراء والزواج والعقود وغيرها¹ كما يمكن استقاء المعلومات من كل أنواع العقود الموثقة بشهادة عدلين ولو وردت في سياق طلب للفتوى². بالنسبة لمدينة قسنطينة يمكن تركيب قائمة عدول وافية ومعبرة في فترتين متباعدتين من الحكم العثماني إذا كانت المادة متوفرة فإنها متناثرة، ويمكن لمن

¹ للمزيد حول: سعدالله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1500)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، ج: 1، 1998.

– غطاس، عائشة، "سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر، العهد العثماني"، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، عدد 3.

² نوازل، الفكون، مخطوط لعائلة الشيخ محمد بن عبد الكريم الفكون (1702/1114) جامع هذه النوازل يتألف من 566 صفحة بخط مغربي واضح.

قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة والمجتمع في النصف الأول من القرن الثالث عشر للهجرة ممن أواخر القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه دولة في التاريخ، إشراف محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، 1419هـ-1998م (غير منشورة).

يقدم على مثل هذه البحوث أن يعتمد في البداية على فهارس الأعلام التي تذييل البحوث الجامعية، فضلا عن الدراسات التي تهدف إلى التعريف بالأعلام في سياقات مختلفة مثل منشور الهداية وتعريف الخلف وتاريخ الجزائري الثقافي، على سبيل المثال لا الحصر³ وتبقى النتائج غير مضمونة لمن يطمح إلى رصد مسارات جماعية والوصول إلى مواصفات تهم المجموعة ككل.

يتفق المؤرخون على الحرص الشديد الذي توليه السلطات المعنية على "توظيف" العدول، فلا يقبل في سلك العدول إلا من يتسم بسمعة طيبة وأخلاق عالية شرط وارد تحت الحكم الحفصي ويستمر إلى الحكم الاستعماري وربما هذا ما يفسر أن ينتمي هؤلاء بصفة إجمالية إلى عائلات العلماء وعائلة الأعيان المعروفين في المدينة

يقوم شاهد العدل بدور الإثبات في القضايا المطروحة أمام القاضي أو في المعاملات المدونة في سجلات المحكمة كما يقوم أيضا بالتعريف بمن يتقدمون لتسجيل عقود زواج وهم غير معروفين لدى القاضي.

لا تحتاج العقود الموثقة بشهادة عدلين إلى توقيع الأطراف المعنية، يعتبر توقيع العدلين ضامنا لمحتوى العقد ويوجد في نهاية كل عقد وقد يصل عدد العقود في الصفحة الواحدة العشرين عقدا، بخط مغربي رفيع ودون فراغات بين العقود ودون هوامش على اليمين واليسار في السجلات التي دونت فوقها العقود المبرمة أمام قاضي المحكمة الذي يصادق على صحة العقود مرة في مطلع كل شهر بالتأكيد على أنها "صحيحة خالية من كل تحريف وتزييف".

لقد تم التدوين بانتظام وتسلسل حسب تاريخ العقد نلاحظ تتابع التوقيعات لمختلف العدول في الصفحة الواحدة أنه بعد إتمام العقد في مكتب العدول ينقل نصه في سجل المحكمة.

بعد جرد طويل اتضح لنا أن عدد العدول الموقعين في السنة الواحدة كان يفوق العشرين عدلا في مطلع القرن الثالث عشر للهجرة/نهاية الثامن عشر يبدو الرقم

³ الفكون، عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تحقيق: أبو القاسم، سعدالله، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1987.
الحفناوي، أبو القاسم، تعريف الخلف برجال السلف، تونس، مؤسسة الرسالة-المكتبة العتيقة، 1402هـ-1982م.

عاليا مقارنة بالمهمة المنوطة بهم وبحجم المدينة "المتوسط" وبعدها المعاملات المسجلة.

يمكن من خلال القراءات الأولية ملاحظة حضور بعض أسماء العائلات في مختلف الفترات إما في تكرار أو في تتابع أو بالموازاة وقد وجدت عائلات ممثلة في نفس الوقت بأكثر من شخص مثل عبد الرحمان بن أحمد بوعكاز ومحمد بن أحمد بوعكاز بل وبنفس الاسم تقريبا مثل: محمد بن أحمد العلمي ومحمد بن محمد العلمي. إلا أن تقنيات التدوين تحرص على عدم الخلط بينهما إذا ما حضرا في نفس القضية فجاء تحت قلم الكاتب: "تم أمام محمد العلمي ومحمد العلمي أيضا"⁵ ولأننا غالبا ما لا نتوفر إلا على الأسماء في شكل توقيع فقط علينا أن نوظف كل المعلومات الإضافية العرضية التي قد تساعد في رسم ملامح الشخصية أو مكانة العائلة وعليه سنعرض أيضا لعلاقات المصاهرات التي تميز مجموعة العدول في قسنطينة.

ولكن قبل العودة إلى هذه المسائل فلنتعرف سويا على عدول قسنطينة في أكثر من نصف القرن أي من بداية سلسلة السجلات إلى غاية فرنستها وتغيرها 1202-1273هـ/1857-1787م.

وكانت فكرة توظيف المتخرجين الجدد وأصحاب الشهادات والإجازات لم تكن غائبة عن اهتمامات الحكام الحفصيين في تونس في القرن 14م⁶. هل يفسر هذا العدد بنفس المشاغل أم بكثرة نشاط التوثيق؟

عائلة العلمي:

تأتي عائلة "العلمي" على رأس القائمة بعدد العدول والقضاة وبحضورها المستمر على مدى سبعين عاما في سجلات المحكمة (1202-1273هـ/1787-1857م) لم تكن معروفة قبل القرن الثامن عشر، ولم تذكر بين الأعيان في القرنين السادس عشر والسابع عشر في "منشور الهداية" وغيره من الدراسات بين الجرد

⁴ A., Raymond, « Caractéristiques d'une ville arabe « moyenne » au XVIII^e, siècle le cas de Constantine », *Les Cahiers de Tunisie*, T XXXIV, ¾ trim N° 137-138, 1986.

⁵ سجلات المحكمة، رقم 1، 1202-1205هـ، مخطوط، أرشيف قسنطينة.

⁶ R., Brunshwig, *La Berbérie Orientale sous les Hafssides des origines à la fin du XV^e siècle*, 2 vol, Paris, 1940 et 1947, p.182.

تواجد 7 عدول وقاضي ومفتي في هذه الفترة المحدودة بهذا العدد هيمنت العائلة على المهنة بل برز حضورها بقوة.

لقد وجد في نفس الوقت وفي موقع الإشهاد، مرة في نفس العقد عدلان من العائلة بنفس الاسم الأول مما دفع كاتب المحكمة إلى توضيح الأمر بعبارة: بشهادة محمد العلمي ومحمد العلمي أيضا. وكان الاثنان في الخدمة في مطلع القرن فيما بين 1202 و 1210هـ وفي سنة 1204هـ ظهر توقيع عبد الرحمن العلمي وسجل نفس التوقيع بعد 68 سنة أي عام 1270هـ، والأرجح أنه اسم لأحد أحفاده مؤكدين بذلك عادة "إحياء الفقيده" فيمن يزيد من العقب⁷.

وبين هذين التاريخيين، برز بلقاسم العلمي سنة 1215هـ/1800م أما محمد الصغير ومحمود فقد دونت توقيعاتهما سنة 1245هـ /1829م، إحدى سنوات السبر الإحصائي، مما يعني أنهما كانا في الخدمة قبل وبعد هذا التاريخ. قد تساعد المقتطفات من الدراسات الجانبية على تحديد مدة الخدمة لكل منهما، فضلا عن الجرد الكامل في السجلات ثم فيما بعد في قرارات التعيين.

أما أحمد العلمي فقد كان صاحب منصب المفتي المالكي سنة 1209هـ⁸، كما ورد اسمه في سياقات أخرى، على الأقل فيما بين 1202 و 1214هـ لقد دعم الزباني في ترجمانته الكبرى وجود أحمد بن المبارك العلمي في منصب المفتي الثاني، أي بعد المفتي الحنفي الذي كانت له الأولوية والصدارة في العهد العثماني، فذكر "سيدي الحفصي العلمي" كقاضي للوقت⁹.

هذا وقد حظي بترجمة من سطرين في "تعريف الخلف برجال السلف" لأبي القاسم الحفناوي¹⁰: هو أبو العباس أحمد العلمي، فقيه، عارف بالقوانين، تقلد خطة الإفتاء المالكي ثم خطة القضاء، ومات مقتولا سنة 1229هـ. ولا يعلق المترجم على هذا الموت العنيف ولا على الاغتيال ودوافعه.

⁷ فاطمة، الزهراء فشي، "التركيبية السكانية في قسنطينة، الأسماء والأنساب هوية وانتماء"، في الأسماء والتسمية، أسماء الأماكن والقبائل والأشخاص في الجزائر، تنسيق: فريد بن رمضان و إبراهيم عطوي، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (CRASC)، 2005، ص.ص، 5، 56.

⁸ سجل المحكمة قسنطينة، رقم 2، ص 287.

⁹ الزباني، أبو القاسم، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور برا وبحرا، تحقيق عبد الكريم الفيلاي، الرباط، دار نشر المعرفة، 1991، ص، 153.

¹⁰ ج: 2، تونس، 1982، ص، 66.

وللأسف ليس لدينا ما يسمح لنا بشرح هذا الحضور الكثيف لعائلة العلمي قبيل القرن التاسع عشر وأثناءه لم تكن للعائلة مكانة تقليدية في هذه الوظائف في القرون الأولى من الحكم العثماني إنما ارتقت إليها في عهد صالح باي وبعده. وكانت عائلات أخرى في نفس الوضع ويمكن ذكر عائلات ابن عزوز، وابن الكيرد وبوعكاز والراشدي القريبة العهد بهذه الخطط.

بعد ثلاثين سنة من الاحتلال لا زالت عائلة العلمي حاضرة بين قائمة العدول حيث تم تعيين الاخضر بن أحمد العلمي وعمار بن إبراهيم العلمي عدلين أمام قاضي محكمة الدائرة القضائية الرابعة لعمالة قسنطينة.

إن حضور عائلة العلمي أو بالأحرى من يحمل اسم العلمي، دون تشكيل للحروف، كثيف أيضا في مدونة الزواج والطلاق لمدينة قسنطينة في مطلع القرن الثالث عشر هجري. إذا ما تغير نطق الكلمة بضم العين أو نصبه وجره مع السكون أو الفتحة على اللام تغيرت عائلة الانتماء إلا أننا ننتقه بما كان سائدا في المدينة ما دام الكاتب لم يشكل الحروف - والسائد هو ضم العين والسكون على اللام وجر الميم للنسبة - العلمي. على أن: "العلمي" بفتح العين واللام متداول أكثر في كل من فلسطين و مصر في وقتنا الحالي.

وقد سجلنا إذن من بين 5506 عقدا تقدم 48 رجلا و41 امرأة باسم "العلمي" أمام القاضي لتوثيق زواج أو طلاق¹¹.

عائلة بن عزوز:

اجتمع ثلاثة عدول من العائلة وفي نفس الوقت مع مطلع القرن الثالث عشر وهم: "علي عزوز" أو "علي بن عزوز" و "علي بن محي الدين" أو "علي بن محي الدين بن عزوز الشريف"، قد تكون كل هذه التسميات صيغ لاسم وشخص واحد مما يدفعنا للاحتراز من احتسابه عدة مرات خاصة في حالة توظيف الحاسوب حيث تسجل كل معلومة إضافية على أنها علامة تمييز.

أما الثاني، إنه "محمد بن عبد القادر بن عزوز" أو "محمد بن عزوز الشريف" وردت الصيغة الأولى بذكر اسم الأب وجاء في الثانية لقب العائلة "الشريف" ونجد نفس الأسلوب في "مصطفى بن عزوز" ومصطفى بن السيد عزوز

¹¹ قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة المدينة و المجتمع، سبق ذكره.

الشريف"... وقد يكون اسم العائلة هنا هو نفسه اسم الجد ما دامت البنية لم تذكر سوى مرة واحدة، حذفت بعد عبارة التكريم السيد (ابن) عزوز وكانا يترددان على المحكمة فيما بين 1204 و1215هـ/ 1789-1800م¹² .
أما في 15 ديسمبر من سنة 1848 فقد استدعي سي محمد بن عزوز، الطالب حزاب بمسجد بسيدي الطنجي، قسنطينة إلى مهام أخرى¹³ .

**جدول رقم: 1 . عدول قسنطينة مطلع القرن 13هـ/ نهاية القرن 18م
من تركيب فاطمة الزهراء قشي، المصدر سجلات المحكمة**

تواريخ الخدمة	الاسم العائلي	اسم العدل	
1207-1204	الفكون	حسين	1.
1208-1204	الجيجلي	بلقاسم بن إبراهيم	2.
1208-1204	الحملاوي	محمد	3.
1208-1204	الراشدي	عبد الكريم	4.
1208-1204	الربروب	محمد	5.
1208-1204	العلمي	محمد	6.
1208-1204	العلمي	محمد بن احمد	7.
1208-1204	العنابي	عبد الكريم بن الحاج عبيد	8.
1208-1204	الكانوني	شعبان بن حبابة	9.
1208-1204	المرشدي	الطاهر	10.
1208-1204	النايلي	محمد السعيد	11.
1208-1204	الهنداوي	عبد العالم	12.
1208-1204	بن باديس	علي النوري بن محمد	13.
1208-1204	بن رايس	الحاج حسن	14.
1208-1204	بن سلطان	محمد بن سي عمر	15.
1208-1204	بن عبيدي	مصطفى	16.
1208-1204	بن عزوز	علي	17.
1208-1204	بن عزوز	محمد بن عبد القادر	18.
1208-1204	بن عزوز	مصطفى	19.
1208-1204	بن عزوز الشريف	علي بن محي الدين	20.
1208-1204	بن عزوز الشريف	محمد	21.

¹² قشي، قسنطينة المدينة والمجتمع

¹³ دفتر قايد البلاد في قسنطينة، الشريف مقناوة، مطبعة ابراهم، 1929.

1208-1204	بن قليل	عمار	22.
1208-1204	بن محجوبة	محمد بن احمد	23.
1208-1204	بوعكاز	عبد الرحمن بن احمد	24.
1208-1204	بوعكاز	محمد بن احمد	25.
1208-1204	اليزناوي	ونيس	26.
1242-1218	بن المسيح	محمد	27.
1215	العلمي	أبو القاسم	28.

عائلة ابن الكيرد:

من العائلات التي ظهرت في الواجهة وبكثافة كبيرة في منتصف القرن التاسع عشر عائلة ابن الكيرد. لم تكن حاضرة في القرون السابقة ولم يذكرها عبد الكريم الفكون في منشوره¹⁴ في سنة 1840م كان أربعة من نفس العائلة يقومون بمهمة شهادة العدل أمام محكمة قسنطينة: سي العربي بن سي مسعود، سي عبد الكريم، سي مصطفى وسي الطيب بن الكيرد¹⁵. بعد عشر سنوات، عين سي محمد بن الطيب بن الكيرد إماما خلفا لأبيه في نفس المنصب¹⁶.

وإن بدت حديثة العهد بهذه الوظيفة يلاحظ أنها في استمرار وإقبال عليها ضمن قائمة التعيينات في عهد الإمبراطورية الثالثة حيث عثرنا على وثيقة تحويل أحدهم من الدائرة القضائية الرابعة إلى الثالثة في منصب شاهد عدل خلفا لمحمد الحاج محمد المتوفى.

أما من العائلات الراسخة في هذه الوظائف منذ القدم والتي استمرت إلى حد ما في الواجهة واجتازت القرون نسجل عائلة المسبح و الفكون.

عائلة المسبح:

حظي أولاد بن المسبح بخمس ترجمات في "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" وهي الدراسة الاجتماعية الثرية التي بينت مواقع الأطراف الفاعلة في المدينة حسب تصنيف أخلاقي كما يبدو من عنوان الكتاب وكما أراده صاحبه عبد الكريم الفكون الحفيد. وقد كان ابن المسبح فيمن عرفهم المؤلف

¹⁴ المصدر السابق.

¹⁵ المصدر السابق.

¹⁶ Registre du Caïd el Bled, op. Cit.

وخالطهم وقد ذكر الفكون الأب ثم أبناءه الثلاثة: أحميدة الفقيه والمدرس والمفتي في بلدة قسنطينة وهو ينتمي إلى عائلة عريقة من الأعيان. وله من الأبناء: عبد اللطيف "الفقيه الفرضي"، المفتي، الفنان في مجال التوثيق، كتب شرحا لابن الصغير أما محمد المسيح فكان نائبا لقاضي المدينة، مكث كثيرا بالخطبة، عزل عدة مرات، ضعيفا الفكر والكتابة ولكنه جعل من العدالة "صنعة" لما تميز من مهارة في الموضوع ويرى صاحب المنشور أنه لا يبلغ مرتبة أبيه ولا إخوته، لأنه اشترى خطة النيابة من "القضاة العجم" حسب تعبيره و"امتحن كثيرا وهذا شأن من يقترب كثيرا من الأمراء"... هذا هو الدرس الذي استقاه الفكون من هذه التجربة.

أما بركات المسيح، هو الأصغر سنا وأكثر الإخوة ذكاء واطلاعا، وقد اهتم أكثر بالعلم والتعليم ومات بالطاعون عام 982هـ/1574، قبل إخوته. إلا أن تجربة عائلة المسيح المبكرة أبرزت إمكانية التقاء الأب و الابن في خطة واحدة في تكامل أولا ثم في تنافس بإقصاء الآخر، وهذا ما حدث لهما حسب "المنشور" دائما¹⁷.

وبعد أكثر من ثلاثة قرون، لا زالت عائلة المسيح تمد المدينة قضاة وعدولا ففي سجل الأوقاف لصالح باي¹⁸ ورد اسم الحاج محمد المسيح في توقيع أحد عقود الوقف سنة 1197هـ/1782م¹⁹. بعد خمس سنوات لا زال محمد المسيح، يبدو أنه نفس الشخص، يقوم بالشهادة كعدل في المحكمة المالكية كما هو ثابت في صفحات السجلات على مدى سنوات أخرى.

في سنة 1253هـ كان كل من سي خليل بن المسيح و سي حمو بن المسيح يشهدان عن الوفيات المصرح بها في التاريخ ولكن بصفة كل منهما عدلا حنفيا. ويقال أن الباي عثمان (1804م) قد طلب من محمد المسيح السابق الذكر أن يتقلد خطة الخطابة والإمامة بجامع سوق الغزل حيث يصلي الباي وقد كان قاضيا عدة مرات وتوفي سنة 1242هـ/1828م؟ ارتقى من الشهادة إلى القضاء وعمر طويلا في هذه الوظيفة ولو بصفة متقطعة.

¹⁷ المصدر السابق، ص 90.

¹⁸ حول السجل راجع: قشي، فاطمة الزهراء، قسنطينة في عهد صالح باي البايات، قسنطينة، ميديا بولس، 2005.

¹⁹ دفتر الأوقاف لصالح باي بين 1185هـ و 1204هـ، أرشيف ولاية قسنطينة، ص 52-53.

أطنب الحفناوي في مدحه بعالم وعارف للغة والحديث، كان خطيبا وليس لصوته مثيل تتلمذ على الشيخ عبد القادر الراشدي وعلي الونيسي المفتي الحنفي والقاضي المالكي في تلك الفترة. كان محمد المسبح قاضيا سنة 1218هـ/1804م في حين كان عمر المسبح مفتيا حنفيا في شهر محرم 1214هـ/1800م²⁰، أي قبل وصول عثمان باي إلى رأس بايلك الشرق.

تمثل عائلة المسبح نموذجا متميزا لعائلات القضاء و قد يكون التحول بين المذاهب وطرق وأسباب التعيين من المسائل الجديرة بالبحث، في المستقبل القريب.

عائلة الفكون:

اشتهرت عائلة الفكون أيضا باستمرارها في مجال الخطابة والإمامة ووجدت بصفة استثنائية في وظائف القضاء والعدالة. ذكر عبد الكريم الفكون، وغيره، كيف قبل قاسم الفكون منصب القاضي الذي اعتذر عنه الشيخ عمر الوزان في منتصف القرن السادس عشر وربما كان الأول والأخير من العائلة لتبوء هذا المنصب، طوال الحكم العثماني.

وهذا العدل السيد حسين الفكون (أصبح الاسم ينسخ: الفقون وينطق بالكاف المعقودة، في مطلع القرن التاسع عشر²¹) يوقع العقود في مطلع القرن الثالث عشر الهجري بين أقرانه كما ورد اسمه في عقود زواج عندما زوج ابنته وابنه. كانت عائلة الفكون قد فازت بخطة إمارة ركب الحج منذ سنة 1638م²² ثم بوظيفة شيخ البلد في القرن الثامن عشر واستمرت في ورتتهم حتى سقوط المدينة في يد المحتلين الفرنسيين بل إلى غاية 1838²³.

²⁰ سجل رقم 3، (صفحات غير مرقمة).

²¹ سجل رقم 2، 1205-1210هـ. مخطوط غير مرقم الصفحات، أرشيف ولاية قسنطينة.

²² سعدالله، أبو القاسم، عبد الكريم الفكون شيخ الإسلام رائد السلفية، دار الغرب الإسلامي، 1986.

²³ Registre du Caïd el Bled, op. cit.

جدول رقم: 2. عدول قسنطينة سنة 1253هـ
من تركيب فاطمة الزهراء قشي، المصدر سجل الوفيات

اسم العدل	الاسم العائلي	ملاحظة	تواريخ الخدمة
29.	محمد	بن المسيح	1242-1218
30.	محمد الصغير	العلمي	1245
31.	محمود	العلمي	1245
32.	الحاج حميدة	الخيتمي	1253
33.	محمد	بن الطبال حنفي	1253
34.	عمر	بن الطويل	1253
35.	الطيب	بن الكيرد حنفي	1253
36.	العربي بن سي مسعود	بن الكيرد	1253
37.	عبد الكريم	بن الكيرد	1253
38.	مصطفى	بن الكيرد	1253
39.	حمو	بن المسيح حنفي	1253
40.	خليل	بن المسيح حنفي	1253
41.	محمد	بن بلوم	1253
42.	العربي	شطاب	1253

كان العدول مستقرين في وظيفتهم لسنوات متتالية ولمدة طويلة في بعض الأحيان و السؤال الذي يتبادر إلى الذهن يتمثل في معرفة ما إذا كانت الوظيفة تشغل صاحبها بصفة دائمة أي هي مصدر الاهتمام ومصدر الرزق أم أنها عمل إضافي ومكمل فقط، أم أنها خطة شرفية لا يقوم بها إلا الميسورون وذوو السمعة الطيبة؟

قد يفسر هذا التردد الكثيف للعدول على المحكمة بالاهتمام الذي توليه الإدارة لتدعيم المؤسسة وترسيخ التعامل بالعقود المكتوبة والابتعاد عن التعامل الشفوي وقد يفسر بحركية النشاط الاقتصادي والاجتماعي مما يستدعي التدوين

والتسجيل في كل وقت²⁴. ربما كان لهذا العامل دور ولكنه طفيف لأن عدد سنوات الخدمة لا يعني بالضرورة الشهادة على عدد كبير من القضايا وبانتظام. حاولنا القيام بسبر بين لنا أن عدد المعاملات التي حضر فيها العدول تختلف بشكل كبير إذ هناك من وقع أكثر من مائتي عقد في السنة الواحدة وهناك ووضع اسمه وراء العشرات فقط. قد تفيد العملية الحسابية لفهم كيف يتقاسم العدول القضايا على مدى الأسبوع والسنة وعبر السنوات وهل يعود هذا الأمر إلى اختيار العدول أم إلى اختيار من يقدم على الزواج أو البيع... ونحن نعلم أن لها علاقة وثيقة بالأرباح المبنية على رسم على كل عقد حسب طبيعته.

لا نعلم بالضبط عدد العقود المبرمة سنويا أمام عدول قسنطينة ولكنها تقارب الألف على الأقل وإذا ما وزعناها على عشرين عدلا وعلى اثني عشر شهرا نجد أن المعدل صغير جدا. و من ثمة نميل إلى ترجيح فكرة تعاطي حرفة مكملة كلما استطاعوا الجمع بين الوظائف أو النشاطات وإن لم نتمكن من الكشف عنها بعد. قد تكون وظيفة في التدريس أو الإمامة وغيرها من المهام المساعدة في المساجد والأوقاف... قد يكشف هذا الالتزام والاستقرار في الخطة على توجه نحو ترسيخها كوظيفة رسمية لأعوان القضاء بفرض نوع من الرقابة ومنحهم أجرة محددة على كل عملية.

في الواقع، أكثر من 28 عدلا قاموا بمهمة الشهادة في العقد الأول من القرن الثالث عشر للهجرة أي في العقد الأخير من القرن الثامن عشر للميلاد. لم تكن فكرة توظيف المتخرجين الجدد وأصحاب الشهادات والإجازات غائبة عن اهتمامات الحكام الحفصيين في تونس لقرن 14م²⁵، فهل كانت نفس المشاغل تراود بايات قسنطينة وبشوات الجزائر؟ نقطة تستحق البحث!

²⁴ صرهودة، يوسف، معاملات ومبادلات اقتصادية في قسنطينة أواخر العهد العثماني، مذكرة ماجستير في التاريخ، تحت إشراف د. فاطمة الزهراء، قشي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2005.

²⁵ R. Brunschwig, op-cit. p.182

2. توارث الخطط والمصاهرات بين العدول

من بين عمليات التماسك الاجتماعي والحرص على مميزات الجماعة غالبا ما يتم اللجوء إلى المصاهرات التي توطن الروابط الأسرية وتدعم الرصيد الرمزي للفرد بوضعه في شبكة متينة من العلاقات الراسخة حرفيا واجتماعيا. وليس من الغريب إن نلاحظ هذا المنحى لدى جماعة العدول بحثا عن التكافئي أو الارتقاء.

مما استقيناه من المعطيات من خلال عقود الزواج التي لا تذكر فيها المهنة إلا بصفة اختيارية تمكنا من رصد زيجات بعض العدول أو أبنائهم. ويمكن استخلاص عدة ملاحظات.

حرص العدول أكثر من غيرهم على تدوين مهنة الزوج أو أب الزوج أو الزوجة، لأنهم يعرفونها ولأنهم يفتخرون بها.

وبالفعل تمكنا من جرد 18 عقدا تخص زيجات العدول أنفسهم أو بناتهم وبنيتهم في مدة سبع سنوات من مطلع القرن الثالث عشر للهجرة وعليه فهذه نماذج فقط - يمكن استكمالها لمن يريد المزيد - نعتمدها مؤشرا لقياس درجة الزواج بالمثل أو الزواج المتكافئي وسعة دائرة المصاهرات²⁶.

جدول رقم 3. عائلات العدول المتصاهرة 1204-1208هـ

من تركيب الباحثة

الاسم العائلي للزوج	الاسم العائلي للزوجة	وظيفة الزوج أو الأب	وظيفة الأب
	الفكون	ابن محجوبة	
1.	الفكون	الاموي	
2.	ابن نعمون	الفكون	
3.	البيجاوي	الفكون	
4.	المسبح	الصنهاجي	

²⁶ - قشي فاطمة الزهراء، سبق ذكره.

"دوائر المصاهرات في قسنطينة مع نهاية القرن 18"، *إنسانيات*، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران، عدد 4، 1998.

5.	المسيح	المسيحي	
6.	منماني	المسيح	
7.	المستغامي	المسيح	
8.	العنابي	الورتلاني	
9.	ابن عزوز	ومنجل	
10.	العنتري	بودودة	
11.	العلمي	حيدوسي	
12.	ابن باديس	الانجشاييري	
13.	ابن باديس	الزموري	
14.	الراشدي	الراشدي	
15.	ابن سلطان	اولاد سي علي	
16.	الزيات	ابن سلطان	

و الهدف من هذا الجرد مزدوج: استخراج أكبر عدد ممكن ممن تعاطوا خطة شهادة العدل ثم دراسة المدونة من منظور توارث الحرفة ومن منظور الزواج من الأقرب وقد نضيف المستوى الاجتماعي.

لقد زوج السيد حسين الفكون ابنته فطوم إلى الحاج ابراهيم بن نعمون يوم 22-10-1202 وقبل هذا بثلاثة أشهر كان ابنه محمد قد تزوج من راضية بنت السيد محمد بن محجوبة (18-07-1202)، وهي ابنة العدل بالمحكمة.

وبعد سنتين، يوما بيوم، أقبل الابن الثاني على الزواج من شريفة بنت سي مالك الأموي كانت البنات الثلاثة في زواج أول وسن مبكرة إذ تذكر العقود على كل منهن أنها "بكر مجبرة" تحت ولاية أبيها يبدو أن الحاج إبراهيم هو الوحيد الذي كان في وضعية زواج مكرر حيث طلق زوجه وريدة بنت الحاج محمد البيجاوي أمام القاضي في 14-03-1202 ثم راجعها بعد أقل من أسبوعين أي يوم 25 من نفس الشهر.

إلا أن المراجعة لم تمنع الحاج ابراهيم بن نعمون من الزواج مرة أخرى، فتاة بكر وابنة الحسب والنسب العدل حسين الفكون لم يعترض الأب على تكراره الزواج ولم يخش على ابنته من الضرة إذ لم يدون أي شرط في العقد وكان الأمر متداولاً وما يلاحظ على هذه المصاهرة أنها بين أقارب لأن العائلتين تتبادلان النساء منذ ثلاثة قرون.

ونفس الشيء يمكن قوله على عائلة ابن محجوبة الذي من بين أسلافهم المفتي المعاصر للشيخين عبد الكريم الفكون الجد والحفيد في أواخر القرن السادس عشر، وكانت بين العائلتين مصاهرة²⁷.

و الأرجح، أن السيد محمد بن احمد بن محجوبة العدل في التاريخ (1202-1208) هو أب راضية.

ثلاثة استنتاجات حول هذين العدلين: من حيث السن يفترض أنها على الأقل في الأربعينيات إذ هما بصدد تزويج أبنائهم وبناتهم. تأكيداً للقاعدة، اختار كل منهما الكفاءة الاجتماعية والقرابة باختيار الزواج داخل دائرة ضيقة.

إلا أن هذا لا يمنع مخاطر الطلاق الذي مس كل الفئات الاجتماعية حيث اضطرت فطوم بنت الحسين الفكون إلى طلب الخلع بالتسليم في مؤخر الصداق. بعد الآباء الذين أشرفوا على تزويج أبنائهم وبناتهم، نسجل إقبال الجيل الثاني على المحكمة لإتمام نصف الدين وهم في حرفة شهادة العدل. فما هي اختياراتهم؟

تزوج المكرم السيد محمد بن سي عمر بن سلطان فيالة بنت محمد بن بلقاسم من اولاد سي محمد بن علي، بكرًا مجبرة بحضور والدها، وأصدقها مائة ريال كلها نقداً وحالا وهذا يوم 16-06-1206هـ.

لا نملك معطيات كافية حول العائلة وهل تنتمي إلى اولاد سلطان من قبائل جنوب قسنطينة... واللافت للأمر هو صيغ التكريم المرتبطة بذكر اسم لأب "المكرم السيد" ونفس المعاملة نلاحظها عندما تتزوج "أمنة بنت السيد مسعود بن سلطان" تبدو العائلة قليلة العدد بين سكان قسنطينة حيث سجلنا تردد 4 رجال و3 نساء على المحكمة لتدوين عقود الزواج هذه المصاهرة تمت مع عائلة تبدو أصولها ريفية قبلية ويظهر هذا من طريقة التعريف: "من أولاد سي محمد...".

عائلة ابن باديس:

يمكن التوقف عند عقود زواج ابن باديس واعتباره حالة متميزة قد يصعب في بعض الأحيان تحديد هوية العدل لتعدد طرق التعريف واختلاف عناصرها في كل

²⁷ الفكون، عبد الكريم، المنشور، سبق ذكره.

مرة وقد تزيد هذه التفاصيل تعقيدا قبل أن تفك الرموز وتكتمل الصورة²⁸ وهذا ما حدث لنا مع العدل "علي النوري" و"علي بن باديس"، لحسن الحظ وردت صيغة الثالثة مطولة أزاحت كل التباس: "علي النوري بن باديس"، إنه عدل واحد والممثل الوحيد لعائلة ابن باديس في الفترة المدروسة في مجال العدل والقضاء والإفتاء.

الأمر يهم "العدل الرضي" السيد علي النوري بن باديس الذي يظهر أول مرة عندما يطلق زينب بنت الزموري، في طلبة ثانية وذلك يوم 28-06-1202 ولا ندري متى تزوج من راضية بنت سليمان الانجشائري لكن الطلاق سجل يوم 17-09-1207 مع تسليمها باقي الصداق على أن يتكفل الأب بنفقة ولده مدة سنة لا يستمر الانفصال حيث يراجع النوري بن باديس زوجه راضية بعد شهر دفع عشرة أريلة صداقا نقدا والتزم بالأربعين الباقية والأمة بعد عشر سنوات.

إنه الممثل، في البداية، الوحيد لعائلة ابن باديس في مدونة الزواج (5506 عقدا) وإن وجد في ثلاثة عقود زواج وطلقتين. ارتبط النوري بن باديس بابنة انجشائري وهم من الأتراك الوافدين من الأناضول في أغلب الأحيان مما يضعف الفرضية القائلة بأن أعيان الحضرة نفروا من مصاهرة الأتراك والحكام العجم... وربما كان الاستثناء الذي يؤكد القاعدة...

إن الطلاق ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار ولم يكن العدول بحكم حرفتهم ولا بحكم انتمائهم الاجتماعي إلى الطبقة الوسطى بمنأى عن تهديداته.

وهذا السيد ونيس البنزاوي، العدل في هذه الفترة الأولى، يطلق زوجه زينب بنت محمد في 17-10-1205 وذلك بالتسليم في كل صداقها، وأرجعت له حايكا (غطاء) و تلتيمية أما عبد الكريم الراشدي، العدل حرفة هو الآخر، فقد طلق زوجه -وهي ابنة عمومه- فاطمة بنت السيد احمد بن مسعود الراشدي، فالتزمت بحضانة ابنها منه وبنفقته.

عائلة الراشدي:

وعليه، نجد في هذه الحالة الأخيرة ظاهرة الزواج من الأقرب أي بابنة العم من جهة العدل وأخته وظاهرة الطلاق كما تزوجت لطيفة بنت السيد عبد القادر

²⁸ F.Z., Guechi, « Du « nasab » au « laqab », héritages controversés », in *Constantine, une ville des héritages*, s/d F.Z Guechi, Constantine, Media Plus, 2004.

الراشدي سي عمر بن سي السيد على الراشدي في 21-03-1202 وكانت ثيبا من طلاق أصدقها ابن عمها هذا 100 ريال مع قفطان وملحفة وأمة وأوقيتين من الجواهر. انقدها خمسين ريالا ويعد الباقي مؤجل الصداق وقد زوجها بتوكيل منها أخوها العدل السابق الذكر، عبد الكريم الراشدي.

هل يمكن الخروج باستنتاج بسيط وواضح مفاده أن العدول يمثلون فئة متماسكة بحكم الحرفة المشتركة وبحكم التزاوج بين العائلات؟

أما زواج الراشدي من داخل العائلة قد يفسر من عدم رسوخ العائلة في المدينة ومن ثم استمرار الروابط الدموية لقد عانى الشيخ عبد القادر الراشدي الأب من المنافسة وربما كان لأصله الريفي ولما حظي به من امتيازات في عهد صالح باي الذي عينه على رأس الإفتاء الحنفي ما يفسر ذلك العدا²⁹.

تبدو دائرة المصاهرات ضيقة ومحدودة في وسط الحضرة بل وربما انحصرت في عائلات العلماء مثل العنابي و الورتلاني أو العنتري وبودودة أو الفكون وابن محجوبة...

لا يمكن قياس درجة الانفتاح إلا بمعرفة المكانة الاجتماعية للوافدين الجدد على الحرفة والمصاهرات التي تظهر جديدة لجهلنا بانتماءات أصحابها. إلا أن قائمة العدول توسعت بأسماء جديدة تأخذ مكانها في الوظائف القضائية بالمواصفات الجديدة أي الانتقال من مدينة إلى أخرى ومن بلدة إلى غيرها وسيكون لهذا الخيار الاستعماري انعكاس على بلورة روح الانتماء إلى السلك.

3. جماعة حرفية أمام التحولات

كان العدول موظفين متوسطي الدخل، ينتمون إلى عائلات محترمة بحكم عفافها و كفافها، لعلمها ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية. وهم ينتمون إلى عائلات مرابطة أو طرقية أو فقهية، يعتمدون على الشبكة العائلية والاجتماعية للارتقاء ويدعمونها بالمصاهرات بين الأنداد ويعملون على المحافظة على الروابط العائلية وقواعدهم وأصولهم ومصدر نفوذهم و ثروتهم.

²⁹ الراشدي، القسنطيني، تحفة الإخوان في تحريم الدخان، دراسة وتحقيق: عبد الله حمادي، دار الغرب الإسلامي، 1997.

لذلك نجد العدول بين أعيان المدينة وإن كانوا في المراتب الوسيطة بصفة عامة، بين مهام القضاء والإفتاء العالية الشأن ومهام أخرى من تدريس ومساعدة في شؤون المساجد، وذلك لانتماءاتهم العائلية ومستويات الثروة الموروثة والمكتسبة. كما نلاحظ اختلافات كبيرة بين العدول في عدد المعاملات التي يشهدون على توثيقها وقد يعود الأمر إلى الخبرة والمصداقية والشهرة ومدى التفرغ لهذه المهمة وما إلى ذلك من عوامل موضوعية وذاتية تجعل التفضيل بين العدول والإقبال على الأشهر.

يتضح في الأخير أن الشهادة ليست وظيفة "حكومية" إنما هي وظيفة حرة إن صح التعبير، تخضع لمقاييس ومواصفات معلومة ومحددة إذ يقتطع الأجر مما يدفعه صاحب العقد تعتبر حرفة شاهد العدل مستقلة بذاتها وإن حدث أن ارتقى العدل إلى وظيفة القاضي هل يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية لاستكمال الخبرة والتكوين قصد نيل منصب في القضاء؟

لا يمكن الجزم في الجواب ولكن طول مدة الوظيفة لبعض العدول تشير إلى إمكانية القيام بها كمهنة مدى الحياة العملية كما أنها خطة استقطبت بعض العائلات التي استحوذت عليها في بعض الفترات مثل عائلة المسيح منذ القرن السابع عشر وعائلة العلمي في التاسع عشر.

هل كانت الوظيفة في توارث؟ قد لا نجد الجواب القطعي لكن يوجد ميل واضح إلى القيام بمثل ما قام به الأب أو العم. بحكم الاحتكاك، ثم إنها حرفة شبه رسمية وشبه مستقلة حيث لا تحتاج إلى تعيين من "الأمير". إنها تتطلب الأمانة والعدالة والاستقامة والسمعة الطيبة...

يبدو أنها مالت في القرن التاسع عشر إلى أن تصبح حرفة مدى الحياة حيث استمر العديد من العدول من عشر سنوات إلى أكثر من عشرين سنة في الخدمة مثل علي النوري بن باديس الذي استمرت توقيعاته من 1204 إلى 1225 أو محمد بن محجوبة إلى 1215 أو مصطفى بن عزوز إلى غاية 1218.

جدول رقم: 4. قضاة وعدول في عائلات الأعيان 1202-1280هـ
من وضع الباحثة

عدد أفراد العائلة في الإفتاء	عدد أفراد العائلة في القضاء	عدد أفراد العائلة في العدالة	الاسم العائلي
1	1	7	العلمي
-	-	4	الفكون
1	1	4	المسيح
-	2	3	ابن جلول
		4	ابن عزوز
		4	ابن باديس
		4	ابن الكيرد
		2	بوعكاز
		2	ابن الطويل
		2	ابن رجب
		1	الراشدي

بعد الاحتلال تغيرت تدريجيا شروط التوظيف في شهادة العدل بل وفي التنظيم القضائي بأكمله.

تم تصنيف مهمة العدالة في رتبة أعوان القضاء. فأصبح القضاة والعدول يخضعون لامتحانات التوظيف والارتقاء. يتقاضون أجورا من الإدارة الحكومية ويقبلون بفكرة التنقل عبر التراب الجزائري. و إلى الأرياف³⁰ أما العدول فأصبحوا يعيشون على مداخلم التي تدفعها خزينة المحكمة الرئيسية التي ينتمون إليها وكانت الحقوق المقتطعة من المسلمين هي المصدر الوحيد لموظفي العدالة التي مست في حقوقها وفي سمعتها وفي مستواها المعيشي بحرمانها من فوائد المهن الحرة³¹.

أدى التوظيف الحكومي إلى ترسيخ الشعور بالانتماء إلى جماعة حرفية على مستوى أوسع مما كانت عليه الوظائف في السابق حيث الانتماء العائلي والحضري قد يكون طاغيا.

³⁰ Chritellow, A, *Baraka and bureaucracy: Algerian muslim judges and the colonial state (1854-1892)*, Princeton, University Press, 1985.

³¹ Ageron, Ch.R, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Paris, PUF, 1978, P.35.

الخاتمة

كيف تم تنظيم الحرفة عند فرنسة القضاء في الجزائر في ظل القوانين الإستعمارية؟ كيف كان الإقبال على حرفة شهادة العدل؟ وكيف انفتحت على شرائح أخرى من المجتمع؟ كيف تأقلمت عائلات العدول مع التحولات داخل مؤسسة القضاء وخارجها على مستوى الوظائف المرتبطة بالأحوال الشخصية بصفة أوسع هذا ما نحاول الجواب عنه في عملنا في طور في الإنجاز.